

**بيان معالي وزير الزراعة في جمهورية تنزانيا المتحدة، السيد Japhet Hasunga، يليقيه بالنيابة عن فخامة رئيس الجمهورية الدكتور John Pombe Magufuli**

إنه لشرف وميزة كبيرة لي أن ألقى هذا البيان أمام دورة مجلس المحافظين الثالثة والأربعين الموقرة، بالنيابة عن حكومة ورئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، فخامة الدكتور John Pombe Joseph Magufuli، إنها بالفعل فرصة كبيرة للبلدان المختلفة التي تحضر معنا هنا اليوم أن تتداول بصورة مسهبة ومكثفة الاستراتيجيات الموضوعية للقضاء على الجوع بحلول عام 2030، والتنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة. وأود أن أعبر عن امتناني الشديد للترتيبات الممتازة وحفاوة الاستقبال في دورة مجلس المحافظين الثالثة والأربعين هذه.

لقد كان الصندوق على الدوام شريكا عظيما في إعداد وتمويل البرامج والمشروعات الهادفة إلى محاربة الفقر في المناطق الريفية والقضاء على الجوع على وجه العموم. لقد كان دائما في الطليعة في تحويل الأنشطة الزراعية في العديد من البلدان النامية، بما في ذلك تنزانيا. وبالتالي أود أن أعبر عن امتناننا للصندوق للمشاريع المتعددة التي ينفذها في بلادي. إذ لا يمكن إعطاء الجهود الرامية إلى التطرق إلى تحديات الفقر والتنمية الريفية من خلال الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية المناصرة للفقراء حق قدرها.

كان النمو الاقتصادي بحدود 7 بالمائة في بر تنزانيا، و6.6 بالمائة في زنجبار خلال تنفيذ خطتيهما الخمسية للتنمية على التوالي، للفترة من 2011/12 إلى 2015/16. إلا أن قطاع الزراعة لم يكن ينمو بالمعدل المطلوب نظرا لعدد من التحديات، بما فيها انخفاض الإنتاجية، وتغير المناخ، وريادة التكنولوجيا وعدم كفاية المعلومات عن السوق، وعدم ملائمة البنى التحتية، وريادة الممارسات الزراعية. وبالتالي هناك الكثير مما نحن بحاجة لان نفعله في القطاع الزراعي، على الرغم من أن تنزانيا تعتبر أحد أقوى الاقتصادات أداء في أفريقيا جنوب الصحراء.

ولا يمكن التأكيد بصورة أكبر على أهمية وفرضية الزراعة في تنزانيا، إذ يعتمد الاقتصاد بأكمله على الأنشطة الزراعية، فهي تسهم في أكثر من 28.7 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، كما تسهم أيضا بحدود 30 بالمائة من عوائد التصدير. وتشغل حوالي 65.5 بالمائة من القوة العاملة في البلاد، وتسهم في 66 بالمائة من توفير المواد الأولية الصناعية في البلاد. وهي أيضا تسهم في أكثر من 100 بالمائة من المتطلبات الوطنية للأغذية. ولا يمكن إغفال الصندوق عند ذكر النجاح المتحقق في الأنشطة الزراعية وتوليد الدخل للعديد من الناس. وبالتالي فإن حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة تقدر عاليا شراكتها طويلة الأمد مع الصندوق والتزامها باستمرار المساهمة في تنمية القطاع الريفي والزراعي، لصالح المزارعين الفقراء أصحاب الحيازات الصغيرة.

في الآونة الأخيرة، وبالتعاون مع الصندوق استعرضت الحكومة وطورت برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2016-2021، واتفقت على العمل مع الصندوق لتحويل القطاع الزراعي التنزاني وقطاعاته الفرعية، على شاكله المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك. وقبل ذلك دعم الصندوق حوالي 15 برنامجا للتنمية الزراعية، وتجاوزت قيمة مشروعاته في البلاد منذ عام 1979 ما يعادل 839.5 مليون دولار أمريكي، منها 399.05 مليون دولار أمريكي من تمويل الصندوق، حيث أفادت ما يزيد على 3.3 مليون أسرة. وستستمر تنزانيا في رعاية مبادرات الصندوق من خلال الحافظة الموضوعية، وبخاصة خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق القادمة، والتي يتم فيها دعم برنامج تنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وبدور المحاصيل، مما سيسهم في برنامج تنمية القطاع الزراعي- المرحلة الثانية.

وقد تمت هيكلة هذا البرنامج في مكونين: أولهما تعزيز الإنتاجية والوصول إلى البذور عالية الجودة واستخدامها، ودعم مصايد الأسماك التنافسية في سلاسل قيمة تربية الأحياء المائية، علاوة على مكون آخر لتنسيق البرنامج وإدارته. وتستمر تحديات الزراعة في تهديد حياة العديد من الأشخاص مترافقة بزيادة في أسعار الأغذية وتغير المناخ والمظاهر ذات الصلة بالتكنولوجيا. ومن المتصور أن يؤثر تغير المناخ على الإنتاج الزراعي والوصول إلى الأغذية في البلدان الفقيرة مثل تنزانيا بشدة، وذلك نظرا للتقلبات المناخية وفترات الأمطار الغزيرة والجفاف المتعاقبة. وبالتالي يوصى ببذل جهود ملموسة للتمكين من تخفيف أثر هذه التحديات.

وتنزانيا الآن هي واحدة من البلدان التي تأثرت بديناميات أسواق الأغذية العالمية. وعلى الرغم من إمكانياتها وقدرتها على إنتاج معظم المحاصيل الإنتاجية الضرورية لإطعام البلدان المجاورة، إلا أن تسويق الحبوب في البلاد ما زال سيء الهيكلة، وكذلك فإن الافتقار إلى البنى الأساسية للأسواق لتسويق الحبوب يسمح للعديد من اللصوص والتجار الأجانب بتشغيل العديد من مراكز الإنتاج وبخاصة خلال موسم الحصاد. ونتيجة لذلك، يحرم المزارعون من الحصول على أسعار أفضل بسبب الافتقار إلى القدرة على التفاوض وتدني الشفافية وعدم كفاية مهارات ريادة الأعمال. وتفرض هذه الأوضاع مشكلات عديدة للمزارعين، وبخاصة أولئك الذين

يعيشون في الأقاليم التي تنتج فائضا، لإنتاج المزيد من الحبوب. علاوة على ذلك، فهي تتهدد أيضا الأمن الوطني، وتحرم الحكومة من الحصول على الدخل. وفي ظل هذه الظروف سيكون من الصعب على البلدان الفقيرة مثل تنزانيا أن تحقق أهداف التنمية المستدامة. ويهدف التطرق للتحديات المذكورة أعلاه، تدعو تنزانيا لتمويل متعدد القطاعات وشمولي من خلال إشراك أصحاب المصلحة بمن فيهم الشركاء الإنمائيين. ويتم ذلك من خلال المرحلة الثانية من برنامج تنمية القطاع الزراعي، إذ أن الصندوق من بين العديد من الشركاء الإنمائيين الملتزمين بالاستمرار في دعم القطاع الزراعي في تنزانيا من خلال هذا المشروع في مرحلته الثانية، والتركيز على أربعة مكونات تتضمن إدارة الاستخدام المستدام للمياه والأراضي، وتعزيز الإنتاجية الزراعية، وإضفاء الطابع التجاري الريفي وإضافة القيمة وتعزيز مكونات القطاع، بحيث يتم التطرق لجميع المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك على طول سلسلة القيمة. وتقدر حكومة تنزانيا عاليا مخصصها من الموارد بموجب التجديد الحادي عشر للموارد، وهو 58.8 مليون دولار أمريكي. وستعاون الحكومة مع الصندوق على استكمال تصميم البرنامج، كما هو وارد في الإطار الزمني المتبادل المتفق عليه لتجهيز برنامج تنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وبذور المحاصيل. وسيتم عرض الحزمة النهائية لتصميم البرنامج على المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في سبتمبر/أيلول 2020.

إن حكومة تنزانيا تتطلع لمصادقة الصندوق السريعة على برنامج تنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وبذور المحاصيل، بهدف الوصول إلى تحقيق هدفها المتمثل في القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية، وأيضا لزيادة الإنتاجية الزراعية والدخول، وتحسين نوعية حياة السكان الريفيين. ونأمل بإخلاص ألا يغلق الصندوق روابطه مع البلدان الفقيرة لضمان التطرق بشكل جيد للاستثمار في نظم الأغذية المستدامة للقضاء على الجوع بحلول عام 2030. وكما كان الحال عليه على الدوام فإن نهج الصندوق في إشراك أصحاب الحيازات الصغيرة في عملية التخفيف، هو شعارنا وندعو الصندوق للاستمرار في دعم مبادرة التخفيف، لا في تنزانيا فحسب، وإنما أيضا في البلدان الفقيرة الأخرى في العالم بأسره. إننا نتق لا بل نؤمن بأن المشروعات سوف تجلب معها أثرا إيجابيا على شعوبنا.